

الموضوع الأول :

المشكلة (4ن) : هل تعتبر الحرية شرطا ضروريا لتحميل الإنسان مسؤولية أفعاله أم أن صدور الفعل منه هو الشرط الضروري و الكافي بغض النظر عن كونه قد اختاره بإرادته أم لا ؟

التحليل (12ن)

عرض القضية : الحرية شرط في وجود المسؤولية أي لا وجود للمسؤولية في حالة الضرورة.

الحجة : - إذا كان الإنسان مضطرا إلى القيام بالفعل و مدفوعا إليه دفعا ، فلا يكون قد اختاره بإرادته الحرة ، وبالتالي فلا يعقل أن يتحمل تبعه فعله. و بالعكس فإن سبب وجود المسؤولية هو الاختيار.

- إن الفرد مختار فيما يحدثه من عمل، أي كان بإمكانه أن يقوم أو ألا يقوم به، و اختياره للفعل هو الذي يجعله مسؤولا عنه، لا شيء آخر.(أنصار نظرية المسؤولية و حرية الاختيار : كانط ، المعتزلة ...)

نقد : تعتبر النظرية الكلاسيكية في المسؤولية غير واقعية، لأن الفعل الحر الذي نتحدث عنه بصفة مطلقة لا وجود له أصلا لأنه لا يوجد فعل خال من الدواعي. و قد سبق أن رأينا أن حرية الإنسان نسبية، و انه لا وجد لحرية كاملة معطاة ، بل هي تحرر متواصل. ثم أن مشكلة الحرية قائمة ، وبالتالي ربط المسؤولية بالحرية يجعلها كذلك مشكلة قائمة في حين أن لا قيام لنظام اجتماعي دون افتراض وجود المسؤولية.

نقيض القضية : لا توجد علاقة بين الحرية و المسؤولية : الإنسان مسؤول عن فعله سواء اختاره أم لا.

الحجة : - إذا أسسنا المسؤولية على الحرية، ففي هذه الحالة يكون الأفراد الأقل خطورة هم أكثر مسؤولية و بالتالي أكثر تعرضا للعقاب من الذين هم أقل حرية أي من الذين هم أكثر خطورة على المجتمع. و هذا أمر لا يمكن أن يقبله العقل.

- إن الحرية أمر مرتبط بإرادة الفرد، و إرادة الفرد حالة نفسية، و الأحوال النفسية ليس من الهين التعرف على حقيقتها، و من هنا صعوبة إثبات حرية الفرد أو نفيها عند قيامه بالفعل. و لهذا فمن المفضل و من الأسهل أن نهتم بنتائج الفعل و قيمتها الأخلاقية و الاجتماعية ، و بالتالي إقرار مسؤولية فاعله في جميع الأحوال.

- الإنسان مطالب بأن يكون حريصا على احترام القيم و القوانين السائدة في الوسط الاجتماعي و التي بدونها لا يمكن أن تستقيم الحياة الاجتماعية، فهو عندئذ يتحمل مسؤوليته على مدى مساهمته في بناء النظام أو الإخلال به.

نقد: إذا كان من المعقول أن نراعي قيمة الأفعال و نتائجها و آثارها على الحياة الاجتماعية، فليس من المعقول أن نسوي بين الذي يرتكب الخطيئة تحت تأثير دافع و بين الذي يرتكبها و هو ليس مضطرا إلى فعلها.

استنتاج (4ن) : لا ينبغي تقييد المسؤولية بالحرية. إن الحرية لا يجب أن تكون شرطا مطلقا في وجود أو عدم وجود المسؤولية ، بل يجب أن تكون شرطا في تحديد درجتها فقط .

ملاحظة : (تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح)

الموضوع الثاني :

المقدمة (4ن) : إذا كانت الرياضيات علم الكميات العقلية المجردة ، و كانت العلوم التجريبية تدرس الظواهر الواقعية ، فهل هذا ينفي أية علاقة بينهما ؟

التحليل (12ن) :

1- أوجه التشابه : - السعي إلى إدراك الحقيقة اليقينية.

- الاعتماد على الفروض.

- الخصوبة الفكرية. الخ

2- أوجه التشابه

العلوم الرياضية	العلوم التجريبية
- منهجها استنتاجي	- منهجها استقرائي
- قائمة على عدم تناقض الفكر مع نفسه	- قائمة على عدم تناقض الفكر مع الواقع
- موضوعها بالكميات المجردة	- موضوعها بالظواهر الطبيعية

التداخل: العلوم التجريبية تعتمد على الرياضيات في ضياغة نتائجها و قوانينها، كما أن اليقين في الاستدلال الرياضي يتأكد أكثر بالقوانين و التطبيقات الفيزيائية.

استنتاج (4ن): بين الرياضيات و العلوم التجريبية تكامل وظيفي.

ملاحظة : تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح.

الموضوع الثالث :

المشكلة (4ن) : كيف يمكن لثقافة أية أمة أن تحقق غايتها المتمثلة في السماح لأفرادها بالسمو ؟ هل بالاكتماء بأصالتها أم بالتفتح على ثقافة الأمم الأخرى؟

التحليل (12ن):

موقف صاحب النص : يرى صاحب النص بأن تحقيق الثقافة لغايتها إنما يكون بالمحافظة على الازدواجية المتمثلة في المحافظة على أصالتها و التفتح على ثقافة الأمم الأخرى.

الحجة :- الحياة المدنية تقتضي التعايش ضمن جماعات يؤثر بعضها في البعض الآخر عبر تبادلات في شتى المجالات.

- حركة التأثير و التأثير بين المجتمعات هي محرك التاريخ و بالتالي هي أساس الحضارة و الحضرة.
- إن الشعب يمثل كلا مميزا بثقافته ، و لكنه يدرك في الوقت نفسه بأنه ينتمي إلى المجتمع الإنساني الذي هو جزء منه.

نقد : هذه النظرة تعبر أكثر عما يجب أن يكون ، لأن التاريخ البشري يدلنا على أن كثيرا ما تقع صراعات بين الثقافات أدت في بعض الأحيان إلى زوال بعضها.

استنتاج : (4ن) لن يتحقق التكامل بين الثقافات إلا إذا تغير الأساس الذي تقوم عليه العلاقات بين الأمم.

ملاحظة : تقبل أية نتيجة تتناسب و منطق تحليل المترشح.